

التكامل الاقتصادي العربي مقارنة مع تجارب عالمية

(الدروس والمستجدات)

أ. د. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي¹

ملخص:

لم يحظ موضوع بالأهمية الكبيرة في دراسة الاقتصادات العربية مثل البحث عن التكامل الاقتصادي العربي، والذي ترجع مسيرته إلى أكثر من ستة عقود من الزمن عندما عقدت أول اتفاقية في مجال التعاون العربي المشترك بشأن تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها والمتمثلة باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت عام 1953 وانتهاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 1997. وتأسيساً على ذلك تحاول هذه الدراسة قراءة تلك المسيرة العربية في ضوء المقارنة مع تجارب تكاملية مماثلة مثل التجربة الأوروبية وتجمع الآسيان، للوقوف على حقائق والأرقام التي أنجزتها هذه التجمعات الاقتصادية لعلها تكون حافزاً جديداً لأحياء آليات التعاون الاقتصادي العربي بعد أن تغيرت بعض الأنظمة السياسية لعدد من الدول العربية. وللوصول إلى هدف الدراسة جرى تقسيمها كالآتي:

أولاً. مفهوم التكامل الاقتصادي.

ثانياً. التكتلات الاقتصادية والتجارية ومناطق التجارة الحرة في العالم.

ثالثاً. تجارب تكاملية عالمية ناجحة.

رابعاً. نظرة على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.

خامساً. التجارب العربية.

سادساً. الدروس والمستجدات.

¹ أستاذ التعليم العالي، جامعة القادسية، العراق.

Abstract:

To read the extensive process of Arab economic integration gives us a lot of lessons and many of the treatments that have been developed in order to avoid obstacles to the success of the Arab experiences in the field of economic integration , and is the proportion of intra-regional trade which did not exceed at its best 10% of the size of the total Arab trade with the outside world the best evidence lack of success and development, economic issues have remained unchanged in the Arab mind , despite the fact that those experiences , some of which extends to the fifties and sixties of the last century .

There is no doubt that the reasons known to all , in turn, is witnessing many of the world 's successes continuous and permanent after that I realized the changes and transformations in the field of economics and politics Vtfaalt and succumbed to it, prompting some of them to give up a lot of constants that he believed could not leave , and became a believer in political freedom and trading peaceful transfer of power and economic openness with the other two, and some left voluntarily all the ideas rooted in political thought and the system of economic distribution and am fully aware that he is unable to live and communicate with technology and significant changes in the tastes of local consumers in light of the information revolution and communication , which means the inability to secure everything you need their of goods and services , and that was what happened in the republics of the Soviet Union and the socialist countries (previously) and today most of them joined the European Union 's desire fully .

Based on that trying this intervention stand on the march of Arab economic integration in light of the approach with similar experiences successful in the world, such as the experience of European and brings ASEAN and then to recall the need to revive mechanisms Arab economic cooperation after the changed image of many of the Arab political systems , it is also clear that the group Arab countries are the only ones among the international groups that did not learn from the lessons of the past , latter realized that the issues of the economy the most important policy issues Velma worked hard to strengthen its ties of trade and economic , what is required from the Arab countries that works to promote trade (Arab - Arab) in the light of developments new and particularly the economic ones and of endeavour most of the Arab countries to join the World Trade Organization (WTO) .

المقدمة:

إن قراءة مستفيضة لمسيرة التكامل الاقتصادي العربي تمنحنا الكثير من الدروس والعديد من المعالجات التي وضعت لتلافي العقبات أمام نجاح التجارب العربية في مجال التكامل الاقتصادي، وتعد نسبة التجارة البينية التي لم تتجاوز في أفضل حالاتها 10% من حجم إجمالي التجارة العربية مع العالم الخارجي خير دليل على عدم النجاح والتطور، فقد بقيت القضايا الاقتصادية على حالها في العقل العربي، على الرغم من أن تلك التجارب يمتد البعض منها إلى الخمسينيات والستينيات القرن المنصرم.

ولاشك أن الأسباب معروفة للجميع، وفي المقابل تشهد العديد من دول العالم نجاحات مستمرة ودائمة بعد أن أدركت التغيرات والتحولات في مجال الاقتصاد والسياسة فتفاعلت واستسلمت لها، مما دفع بعضها إلى التخلي عن الكثير من الثوابت التي كان يعتقد لا يستطيع مغادرتها، وأصبح مؤمنا بالحرية السياسية والتداول السلمي للسلطة والانفتاح الاقتصادي مع الآخرين، والبعض ترك طوعا كل الأفكار المتجذرة في الفكر السياسي ونظام التوزيع الاقتصادي وأدرك تماما أنه غير قادر على العيش والتواصل مع التكنولوجيا والتغيرات الكبيرة في أذواق المستهلكين المحليين في ظل ثورة المعلوماتية والاتصالات والتي تعني عدم القدرة على تأمين كل ما تحتاجه مجتمعاتهم من السلع والخدمات، وكان ذلك ما حصل في جمهوريات الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية (سابقا) واليوم معظم هذه الدول انضمت إلى الاتحاد الأوروبي برغبة تامة.

وتأسيساً على ذلك تحاول هذه الدراسة الوقوف على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي في ضوء مقارنة مع تجارب مماثلة ناجحة في العالم مثل التجربة الأوروبية وتجمع الآسيان ومن ثم التذكير بضرورة إحياء آليات التعاون الاقتصادي العربي بعد أن تغيرت صورة العديد من الأنظمة السياسية العربية، وكما هو واضح أن مجموعة الدول العربية هي الوحيدة بين المجموعات الدولية التي لم تتعلم من دروس الماضي، فالأخيرة أدركت أن قضايا الاقتصاد أهم من قضايا السياسة لهذا عملت جاهدة على تعزيز أواصرها التجارية والاقتصادية. فالمطلوب من الدول العربية أن تعمل على تعزيز التبادل التجاري (العربي - العربي) في ضوء المستجدات الجديدة وبشكل خاص الاقتصادية منها والمتمثلة بسعي معظم الدول العربية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (W.T.O) ، والوصول إلى أهداف هذه المداخلة قسمت إلى ما يأتي:

أولاً: مفاهيم التكامل الاقتصادي (Economic Integration)

هناك عدة مفاهيم للتكامل الاقتصادي استناداً إلى تنوع النظم الاقتصادية حول فكرة التكامل أو الاندماج فالفكر الرأسمالي يطرح مفهومين المفهوم الأول Static يعني إلغاء القيود بين الوحدات الاقتصادية للأمة الواحدة إلى درجة حدوث انعكاس على استخدام الإنتاج والاستهلاك وأسعار الصرف، المفهوم الثاني Dynamic فيتناول التكامل الذي يحصل بين اقتصادات معينة من أجل تكوين تجمعات كبيرة متماسكة⁽¹⁾.

¹ عبد الحميد براهيم، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، ج 2، بيروت، 1981، ص 25.

وهناك تعريف (1) أكثر اتساعاً إلى التكامل الاقتصادي هو عملية وحالة، فهو عملية لأنه يتم من خلالها اجتماع إرادة لكيانات مندمجة ويترتب عليها قيام مستوى من مستويات التكامل الاقتصادي، وعلى أنه حالة بالنتيجة يؤدي إلى بلوغ كيان جديد يتمتع بشخصية معنوية ومكانة اقتصادية جديدة بالإضافة إلى قدرته على تقديم حلولاً لمشكلات قائمة ومتوقعة، وهو ضروري في مجالين:

الأول: في عملية النمو والتعاون والمشاركة.

الثاني: متطلبات المنافسة والاستمرار في عالم التكتلات الاقتصادية الدولية.

واستناداً إلى المفاهيم السابقة يبدو أن فلسفة التكامل الاقتصادي ليس أكثر من ترتيب لاقتصادات معينة من قبل السوق استناداً إلى متطلبات متنوعة الأساسية منها التجانس الجغرافي والثقافي والديموغرافي فضلاً عن تماثل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية.

ويعد بيلا بالاسا (2) (Bela Balass) من المبدعين في الكتابة في موضوع التكامل، وكانت إسهاماته حافزاً للعديد من التجارب الإقليمية في خوض تجربة التكامل الاقتصادي وتتصدرها تجربة الوحدة الأوربية التي تعود بداياتها إلى معاهدة روما عام 1957 ويكون من الملائم تحديد مستويات التكامل الاقتصادي كالاتي:

¹ Charles W.L, **Global Business Today**, second Edition, International Edition, Irwin MC- Graw Hill, 2001, p 227.

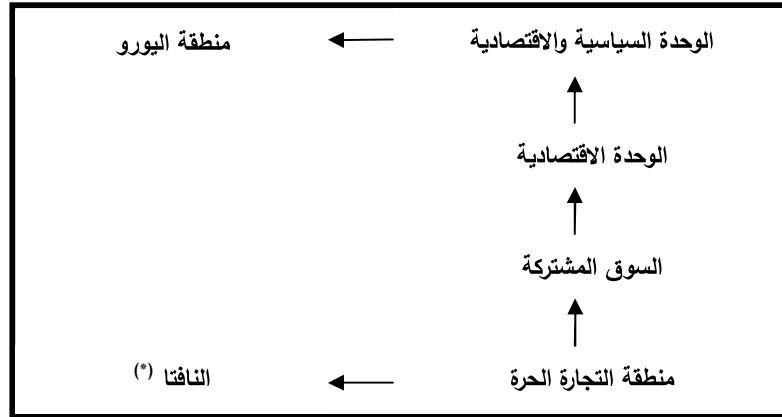
² BELA BALASS, **the Theory of Economic integration**: An introduction, the EUROPEAN London, published in the U.N. of America, Lynne, 1994, p127.

1. منطقة التجارة الحرة: يتم فيها توسيع التجارة بعد إزالة جميع الحواجز الكمر كية، وفي الوقت نفسه يسمح هذا المستوى للدولة العضو تحديد الضريبة الكمر كية على السلع التي يصدرها أو يستوردها من الدول غير الأعضاء، وهنا لا يسمح بدخول السلع من المنطقة الحرة إلى داخل الحدود الجغرافية للدول من دون الرسوم المستحقة وتستثنى من ذلك إذا دخلت منطقة حرة أخرى داخل الدولة ، والتي يطلق عليها¹ (Tax Free Shop).
2. الاتحاد الجمركي: وبموجبه تصبح جميع الدول الأعضاء خاضعة إلى تنظيم جمركي موحد وتتبنى تعريفه جمركية خارجية موحدة ومشتركة اتجاه غير الأعضاء.
3. السوق المشتركة: عند هذا المستوى يسمح لجميع عناصر الإنتاج التحرك بصورة حرة بين الدول الأعضاء.
4. الوحدة الاقتصادية: يمثل هذا المستوى حالة من الاندماج والتعاون الاقتصادي أكثر درجة من المستوى السابق، فهناك انسيابية تامة في حركة السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، وسريان معدل ضريبي موحد وتبني سياسة مالية مشتركة بين الدول الأعضاء، ويعني هذا المستوى في بعض جوانبه التضخمية بالسيادة الوطنية على حساب المصلحة العليا إلى الوحدة الاقتصادية.

¹ خلاف عبد الجابر خلاف، القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية، للدول الأخذ في النمو، دار الفكر العربي، القاهرة، د ت، ص ص 57-58.

5. الوحدة السياسية: أن بلوغ الوحدة الاقتصادية يعني تماماً ذوبان الأعضاء في كتلة متجانسة ومنصهرة بشكل لا تستطيع التمييز بين الملامح السابقة للأعضاء، الأمر الذي يجعل الوحدة الاقتصادية مسؤولة أمام المواطنين، عندها يمكن الحديث عن الوحدة السياسية ويلخص ما ورد في أعلاه في الشكل رقم (1):

شكل (1) مستويات التكامل الاقتصادي



(*) النافتا: منطقة التجارة الحرة تضم كل من (الولايات المتحدة، كندا والمكسيك) أنشأت عام 1992.

ثانياً: التكتلات الاقتصادية والتجارية ومناطق التجارة الحرة في العالم.

إن المتغيرات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية والنقدية العالمية بعد إعادة أعمار أوروبا، أثبتت أنه من المستحيل تماماً إقامة تبادل حر للتجارة على النطاق العالمي، وبالدرجة نفسها من الصعوبة اللجوء إلى الاكتفاء الذاتي وتطبيق السياسات الحمائية في المجال التجاري واستناداً إلى ذلك كان يقتضي الأمر إيجاد وسائل تحقق تعاوناً من شأنه أن يقيم تدريجياً وعلى نحو متناسق مجموعات اقتصادية أكثر تماسكاً وتنسيقاً في المجالات الاقتصادية والتجارية.

وترد نشأة التكتلات الاقتصادية للثلاثينيات من القرن العشرين

وعلى خليفة أزمة الكساد العالمي وفشل سياسات الحماية ومنحى الاكتفاء الذاتي وبرز فلسفة التعاون الدولي، ودعم هذا الاتجاه الدروس المستقاة من الحرب العالمية الثانية وضرورة التعاون للأعمار ودعم حركات التحرر الوطني في الدول النامية، وتفعيل المنظمات الدولية التي أنشأت بعد الحرب المذكورة.

وفي نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة شهد العالم قيام المزيد من التوجه نحو ظاهرة التكتل والتجمع وفي نفس الوقت تعزيز القائم منها، بعد أن تكون وتبلور النظام الدولي الجديد ومن أبرز سماته تفعيل الحرية الاقتصادية وتدفع المعلومات وإزالة العوائق أمام حركة التجارة السلعية والخدمية والاستثمارات الخارجية والاتجاه نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الدولية في ظل سوق تنافسية عالمية واسعة. وتأخذ تلك التكتلات أشكالاً وصيغاً متعددة تبعاً لدوافع وأهداف إقامتها، فهي اليوم أما ذات هيكل قانوني محدد وموجود بالفعل كما هو الحال مع الاتحاد الأوروبي والنافتا، أو أنه بصيغة تعاون اقتصادي وتجاري وثيق دون الإطار القانوني مثل مجموعة دول الآسيان، وفي الواقع فأن كل دولة في العالم اليوم عضواً في اتفاقيات تكاملية، إلا في حالات نادرة.

وإن من أبرز الصور المعبرة عن وزن وتأثير تلك التكتلات ومناطق التجارة الحرة هي التجارة البينية (Intra-Trade) التي هي مقدار الصادرات من لدن الدول الأعضاء في التكتل التجاري إلى الدول الأخرى في التكتل نفسه.

ويشير الجدول (01) (أنظر الملحق رقم 01) إلى نسبة التجارة البينية

داخل التكتلات التجارية ومناطق التجارة الحرة في العالم في المدة (1960-2000) ونقرأ أولاً ما يتعلق بالدول المتقدمة (الاتحاد الأوروبي ، منطقة التجارة الحرة الأوروبية، لنافتا ، التعاون الاقتصادي الباسيفيكي الآسيوي) . فقد سجلت هذه التجارة إلى دول الاتحاد الأوروبي تصاعداً منذ بدايات هذه التجربة ، وبشكل خاص خلال العقد الأخير من القرن المنصرم الذي سجل بدايته نسبة تقترب من 66% وانتهت في نهايته بنحو 61%، وبالطبع أن هذه النسبة لا تشمل الأعضاء العشرة الجدد والتي تربطها معها علاقات اقتصادية متشعبة وربما تصل التجارة البينية الأوروبية نحو 75% ، وذلك يعني أن ربع من تجارتها الخارجية فقط الذي تتعامل به مع العالم.

وتصاعدت أهمية التجارة البينية داخل أعضاء (النافتا) وأخذت منحى متصاعداً حتى سجلت نحو 55% في عام 2000. أما تجمع (الأيك) الذي يمثل في الواقع كتلة تجاري قاري فتبلغ التجارة البينية بين أعضائه أكثر من 72% وقد أخذ منحى متصاعد منذ عام 1985 معبراً عن أن التجارة القارية غدت وضعاً قائماً ومعبراً عن الاندماج الاقتصادي الذي تسعى جميع الدول في العالم الصعود في درجاته، في حين يلاحظ التواضع النسبي للتجارة البينية التي تمثل التجمعات المعبرة عن الدول النامية.

ومن الجدير بالذكر أن الجدول السابق يشير إلى سنوات متأخرة عن إقامة التكتلات ومناطق التجارة الحرة في العالم، لذلك فهو يعبر عن خلفيات التعاون في مجال المدخل التجاري.

لقد انتشرت في العالم الكثير من التجمعات الاقتصادية والتكتلات

التجارية الإقليمية ودون الإقليمية، وهذا إذا ما جردنا الموضوع من التأثير السياسي، وبالاعتماد على المعطيات الاقتصادية فقط فأنا سننتصور وجود تلك التجمعات على خريطة العالم، بل أن بعضاً منها تحقق بالفعل كما هو الحال مع الاتحاد الأوربي بعد التوسع الذي أنجز في النصف الأول من عام 2004.

ويشير الجدول (2) والشكل البياني رقم (2) (أنظر الملحقين 02 و03) إلى أبرز المؤشرات للتكتلات المحتملة على المدى المنظور، ويلاحظ أن التكتل الآسيوي (الآسيان+2) يحتفظ بنحو 31.4% من سكان العالم وهو ما يمثل من الناحية الاقتصادية أعداد كبيرة من المستهلكين ومن ثم امتلاكه قدره كبيره على تصريف الإنتاج المحلي من السلع والخدمات. أما الاتحاد الأوربي فيحقق أكثر من ثلث الناتج المحلي بنسبه 32.5% وفي نفس الوقت لديه نسبه سكان أقل ولكن سوف يتمتعون بمعدل دخل مرتفع للفرد الاتحادي، وهو ما يعني حصول مواطنيه على درجات عالية من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، أما تجمع الأمريكيتين بقيادة الولايات المتحدة فيحتل المرتبة الأولى في نصيبه من الناتج المحلي العالمي والمساحة ويتفوق على الاتحاد الأوربي من ناحية السكان.

خلاصة دوافع قيام التكتلات ومناطق التجارة الحرة في العالم:

في ضوء الاتجاهات الإقليمية والقارية إلى التكتلات التجارية، ومناطق التجارة الحرة، والتجارب الناجحة لبعض منها وفي نفس الوقت هناك إدراك عالمي إلى أهمية التعامل مع الآخرين بشكل مجموعات

دولية وليس على أساس منفرد، وهذه حقيقة ليس مبالغ بها فعلى سبيل المثال إن أكبر الدول في العالم الولايات المتحدة أنشئت "لنافتا" وتقف وراء التكتل القاري "الأيبيك" وكذلك تدرك الصين واليابان أهمية عمق الآسيان لضمان منافستها مع التكتلات العملاقة. عليه نستطيع أن نلخص دوافع قيام تلك التكتلات بأشكالها المختلفة، وكالاتي:

أ- الاندماج والتكتل يعد وسيلة لتعويض صغر حجم الأسواق المحلية فكلما كان عدد الأعضاء كبير، يعني ذلك زيادة عدد المستهلكين والتصدير الزائد إلى السلع والخدمات المنتجة.

ب- تزيد التكتلات القدرة التنافسية في الأسواق الدولية والأكثر من ذلك محاولة الهيمنة على تلك الأسواق فضلاً عن الأهداف الاقتصادية هناك أغراض سياسية، وهي ليست جديدة في محتوى تلك التكتلات، إذ إن المحاولات التكاملية التي سبقت إنشاء السوق الأوروبية المشتركة كانت قد أبرزت ضرورة وجود الإطار السياسي فيها وهذا ما كان واضحاً عندما ظهرت فكرة إنشاء جماعة الدفاع الأوروبية عام 1951.

ج- أصبحت فرصة التعامل فرادي في النمط العالمي للتجارة لا تمتلك فرص النجاح المضمونة، كذلك الاستفادة من الميزة النسبية لكل أطراف التكتل ومن ثم زيادة القدرة التفاوضية مع الشركاء التجاريين الآخرين.

د- تنتظر الدول المتقدمة في تبنيها لفكرة الاندماج على أنها خطوة في مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة، وأيضاً تمثل خطوة دفاعية لتعزيز قدراتها التنافسية وتوسيع النطاق الجغرافي لزيادة فرص الاستثمار الأجنبي المباشر، وأيضاً لتعويض جوانب التخلف في بعض القطاعات الاقتصادية ولاسيما الفروع الصناعية الأكثر حداثة وتقدماً.

هـ- ترى الدول النامية في انضمامها إلى التكتلات الإقليمية وخصوصاً في أي مرحلة لها بين (الشمال والجنوب) خطوة في اتجاه التخفيف أو المواجهة من الآثار الاقتصادية للعولمة.

ثالثاً: تجارب تكاملية عالمية ناجحة

تتناول المداخلة كل من:

1. التجربة الأوروبية:

أن أول ما يتبادر إلى الذهن حول التجارب التكاملية الناجحة هي تجربة الاتحاد الأوروبي بلا منازع، وكل ما اتبع من التجارب الأخرى هو محاولة لتقليد ما ذهب إليه المؤسسون الأوائل لهذا الاتحاد، فالفكرة تعود إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية مع اقتراح وزير الخارجية الفرنسي روبرت شومان (R.Shuman) عندما أعلن في (9) مايو 1950 خطبته الداعية إلى وضع إنتاج الفحم والحديد الأوروبي تحت سلطة أوروبية مشتركة، وكانت البداية مع كل من (فرنسا، بلجيكا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، لوكسمبورغ وهولندا) وتم التوقيع على ما يسمى بـ (اتفاقية الجماعة الأوروبية للحديد والصلب) في باريس 8 أبريل 1951، وكان أول ملامح نجاح هذه الاتفاقية ارتفاع نسبة التجارة البينية في الحديد والصلب إلى (129%) خلال خمس أعوام⁽¹⁾.

وتعد اتفاقية روما في 25 مارس 1957 الشرارة الحقيقية لانبثاق السوق الأوروبية المشتركة.

وبشكل عام وضع الاتحاد الأوروبي شروط لانضمام إلى الاتحاد في

¹ أحمد الكواز، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 21، مارس، السنة الثامنة، 2009، ص 20.

مقدمتها⁽¹⁾:

- توفر نظام ديمقراطي مستقر يمارس فيه الناس أعمالهم بكل حرية وشفافية.
 - احترام لحقوق الإنسان في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والتعبير عن الآراء الشخصية.
 - أن يحكم كل المسائل التي تربط المواطن بالدولة القانون.
 - حماية الأقليات واتباع السياسات الملائمة لدمجها في المجتمع دون تمييز.
 - الحرية الاقتصادية التامة وعدم وجود القيود التي تحد من حرية انتقال عناصر الإنتاج حسب فرص الربح المناسب.
 - تطبيق قواعد عامة تتسق مع معايير وسياسات الاتحاد الأوروبي
- إن التجربة الأوروبية توفرت لها العديد من مقومات الاستقرار والديمومة، إلى درجة أنها أصبحت كما ذكرنا مثالا يحتذى لها، وهناك شواهد كثيرة تبين أن هذه المجموعة الدولية أصبحت أكثر اعتمادا فيما بينها من ذي قبل فعلى سبيل المثال توحيد المواقف السياسية في المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة، وبقدر تعلق الأمر بهذا البحث نسلط الضوء على اتساع حجم التجارة البينية بين أعضاء الاتحاد الأوروبي وهي واحدة من نتائج جهود والتكامل الاقتصادي.
- وبلاحظ من الجدول رقم (3) (أنظر الملحق 04) التجارة البينية والخارجية لدول الاتحاد الأوروبي يتبين ذلك من الشكل رقم (3) نصيب

² المصدر السابق، ص 21.

كل من التجارة البينية والخارجية لعام 2009 وأيضاً في الشكل رقم (4) (الملحق 05) هيكل الصادرات لدول الاتحاد الأوروبي، أن التجارة البينية بين الدول الأعضاء من (70%) والمتبقي يأتي من خارج الاتحاد وكذلك نلاحظ أن الدول التي انضمت إلى الاتحاد في العقد الأول من هذا القرن تتجاوز نسبة التجارة البينية لديها النسبة السابقة فمثلاً تصل إلى (85%) و (86%) و (79%) لكل من (جمهورية التشيك، السلوفاك وبولندا)، ويعني ذلك أن هناك مكاسب ايجابية من وراء الحصول على العضوية وأن الأثر الصافي هو لصالح الدولة العضو محل التحليل، وبنفس الاتجاه هناك خلق للتجارة من خلال اتساع السوق وإيجاد مستهلكين جدد للسلع المنتجة وأن التحول في التجارة لا يعمل بشكل مضاد إلى خلق التجارة، فالنسبة المئوية المرتفعة للتجارة البينية سواء كانت الصادرات أو الاستيرادات البينية في معدل مرتفع يشير إلى أن جميع الأعضاء يمتلكون الكفاءة في الإنتاج، وهذا بالتأكيد ينعكس على رفاهية سكان دول الاتحاد الأوروبي.

وبإيجاز أن المؤشرات في الجدول السابق تؤكد النجاح الفعلي لدول الاتحاد الأوروبي، وأصبحت في موقع لا يمكن أن يتنافس معه أي تكتل أو تجمع تجاري في العالم، واستحوذت ⁽¹⁾ هذه المجموعة على 43% من الصادرات العالمية لعام 2008 بعد أن بلغ مرحلة الوحدة السياسية والاقتصادية.

¹ الشبكة الدولية:

http://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/anrep_e/anrep10_chap7_e.pdf.

2. تجربة رابطة دول الآسيان:

أسست رابطة أمم جنوب شرق آسيا أو رابطة التعاون الاقتصادي عام 1967 في بانكوك من جانب الأعضاء الخمسة الأصلية، (أندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة وتايلاند) وانضمت بروناي دار السلام عام 1984 وفيتنام 1990 ولاوس وميانمار 1997 وكمبوديا 1999 .

ومن أبرز الأهداف التي سعت لها هذه الرابطة ما يلي¹:

- أ. خلق مجموعة اقتصادية ذات قدرة على المنافسة الإقليمية وخصوصا مع اليابان وعالميا مع التكتلات الاقتصادية الأخرى.
- ب. تجاوز الهواجس الأمنية التي كانت إلى حد ما وراء تأسيسها في السنوات الأولى من عمرها لوقف المد الشيوعي (آنذاك) إلى جانب الحد من النشاط الاقتصادي المتصاعد لليابان .
- ج. ضمان حرية التدفق الحر للسلع والخدمات.
- د. الحد من الفقر والفوارق الاجتماعية الاقتصادية في المدى الطويل.
- هـ. تعزيز القوه التفاوضية في المحافل الدولية الاقتصادية المتعددة الأطراف لغرض خصوصية هذه المنطقة من العالم ذات الكثافة السكانية والتنوع العرقي، إلى مخاطر موقعها الجغرافي وتأثيرات الصراع (الكوري

¹ للمزيد حول الرابطة انظر:

- علي عواد الشرعة، الآسيان وتجربة التعاون الإقليمي، دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وامكانات الاستفادة منها، مؤتمر السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط (23 - 25) تشرين الثاني، 1997.

– الكوري) والضغط الاقتصادي الغربي الذي تمارسه كل من اليابان والصين.

و. دعم التكامل الإقليمي بينها وبين الدول الأخرى من خلال تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وضمان حرية تحويل وحركة أرباح هذه الاستثمارات.

ويبين الجدول رقم (4) (أنظر الملحق 06) التجارة البينية والخارجية فضلا عن الشكل البياني رقم (5) ، والشكل رقم (6) (الملحق 07) الذي يوضح هيكل الصادرات، إلى أن هذه الرابطة حققت انجازا يعادل ضعف أو أكثر مما حققته الدول العربية في مجال التبادل التجاري البيني كما سنلاحظ لاحقا، ويبلغ نصيب صادراتها نحو (6,8%) من الصادرات العالمية ⁽¹⁾ لعام 2011.

ثالثا: نظرة على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي

لقد كانت الدول العربية حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى تضم مجتمعاً اقتصادياً واحداً ينتقل المواطنون العرب بحرية بين أرجائه ويتم التداول السلعي والخدمي وانتقال رؤوس الأموال بحرية كاملة، وأنداك كانت الدول العربية تتبع نفس الأساليب في الإنتاج ويخضعون لنفس النظم الاقتصادية فيما يخص العملة المتداولة أو التجارة الداخلية (البينية) أو الخارجية.

أدرك العرب أهمية الوحدة الاقتصادية مبكرا ، وسعوا إلى ذلك منذ

¹ الشبكة الدولية:

- http://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/anrep_e/anrep10_chap7_e.pdf.
- ASEAN, national statistical offices, November 2012.

صدور بروتوكول الإسكندرية في 7 / 10 / 1944 الذي أعلن ميلاد جامعة الدول العربية ، وكان من ابرز الأهداف آنذاك يتمثل في التعاون في الشؤون الاقتصادية ثم جاء الموضوع في اهتمام وتأكيد جديدين عندما أبرمت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في 1990/6/17 (المادة 7) والتي أشارت إلى أنها تربط مابين تحقيق أهداف الدفاع المشترك عن الدول العربية وبين التعاون بينها لتقوية اقتصاداتها.

وبعيداً عن العوامل السياسية التي شهدها الوطن العربي والتقسيمات التي حصلت بفعل الأجنبي، فقد بذلت محاولات تكاملية عربية سواء في إطار الجامعة العربية باعتبارها الوعاء الوحيد الذي يجمع الدول العربية بعد الحرب العالمية الثانية أو من خلال الاتفاقيات الثنائية.

وفيما يلي استعراض سريع لمسيرة التكامل الاقتصادي العربي:

1. الاتفاقيات العربية المتعددة الأطراف: ونبتاً أبرزها وكالاتي:

أ- اتفاقية⁽¹⁾ تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية عام 1953:

تعد هذه الاتفاقية المحاولة الأولى في مجال التعاون العربي المشترك بشأن تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها، وقد وافق مجلس الجامعة عليها في 1953/9/7 ودخلت حيز التنفيذ في 1953/12/12 وقد نصت المادة الأولى من الاتفاقية على قيام تعاون اقتصادي بين

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2000، ص 131.

الدول العربية عن طريق تسهيل التبادل التجاري.

محصلة هذه الاتفاقية أنها تقلصت كثيراً على الرغم من التعديلات حتى بقيت ثلاثة دول فقط عند التعديل الرابع هي العراق والكويت ومصر، وقد توقف العمل بهذه الاتفاقية عملياً بعد تطبيق قرار إنشاء السوق العربية المشتركة.

ب- اتفاقية تسديد المدفوعات والمعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال حصلت الموافقة على هذه الاتفاقية عام 1953 وتم التوقيع عليها من لبنان والأردن ومصر في عام 1953 والسعودية والعراق في عام 1954. ومن أبرز أهداف هذه الاتفاقية⁽¹⁾:

- تسهيل عمليات المدفوعات الخاصة بأسعار السلع والخدمات بين الدول الأعضاء.
- تقديم التسهيلات الممكنة لدول الأعضاء التي تعاني من عجز أو اختلال مؤقت في ميزان المدفوعات.
- تشجيع تبادل وانتقال رؤوس الأموال من خلال ضمان حكومات الدول الأعضاء عن طريق تقديم التسهيلات والإعفاءات من الضرائب وعدم وضع العراقيل أمام إعادتها إلى مواطنها الأصلية.

ج- اتفاقية الوحدة الاقتصادية² لعام 1957:

تمت المصادقة على مشروع هذه الاتفاقية من قبل المجلس

¹ توفيق سعيد بيضون، التجارة الخارجية الدولية والإقليمية للأقطار العربية وآثارها على مسار التنمية الاقتصادية - الاجتماعية، بيروت، معهد الإنماء العربي، ط1، 1986، ص238.

² منصور الراوي، التكامل الاقتصادي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1984، ص ص 53 ، 54.

الاقتصادي العربي عام 1957، إلا أنها لم تقرر من قبل الحكومات العربية ولم توضع قيد التنفيذ قبل عام 1964، وقد أشتك فيها كل من العراق وسوريا والأردن ومصر والكويت بعد انقضاء ثلاثة أشهر على إيداع وثائق التصديق، ثم انضمت إلى الاتفاقية بعد ذلك ست دول عربية هي (اليمن، السودان، الإمارات العربية المتحدة، الصومال وليبيا). وقد نصت المادة الأولى من هذه الاتفاقية أن تقوم بين الدول الأعضاء وحدة اقتصادية كاملة بعد تحقيق أهدافها المتعددة المرتكزة إلى الفكر التقليدي في التكامل الاقتصادي من خلال التأكيد على عملية تحرير التبادل التجاري وانتقال عناصر الإنتاج وفقاً لقوانين السوق.

د- السوق العربية المشتركة:

إن أهم القرارات الصادرة من المجلس الاقتصادي العربي، تنفيذاً لأحكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، القرار (17) لعام 1964 والقاضي بأحداث السوق العربية المشتركة كمرحلة من مراحل تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية. ولقد أستخدم قرار إنشاء السوق تحرير السلع التي يتم التبادل بها بين الدول الأعضاء في السوق بخطوات تدريجية من الرسوم الكمر كية وغيرها من الرسوم والضرائب وكذلك القيود الإدارية، وعلى مراحل متتالية حتى تحرر في نهايتها التجارة من جميع الرسوم والقيود، وارتكز العمل في إطار هذا القرار على السلع الواردة في القوائم الملحقة باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت مع إيلاء معاملات تفضيلية للسلع الأخرى التي لم ترد في هذه القوائم⁽¹⁾.

¹ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة، المناحي والاتجاهات في جهود العمل الاقتصادي العربي المشترك نحو الوحدة الاقتصادية العربية حاضراً ومستقبلاً، عمان، الأمانة العامة، نيسان،

إن السوق العربية المشتركة هي واقع عبارة عن منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء، وهي بذلك لا تتضمن توحيد للتعريف الكمر كية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي.

إن محصلة عمل السوق العربية المشتركة لم يكن في مستوى الطموح وقد تعطلت أهدافه لعدة أسباب أبرزها ترك حرية للعضو في استثناء بعض السلع من الإعفاء الضريبي، عدم التنسيق بين الخطط الاقتصادية لدول السوق، وبالرغم من الانتباه إلى بعض العوائق ومحاولة معالجتها في الأعوام 1970 و 1971 وإصدار القرارات الخاصة بضرورة التنسيق والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء⁽¹⁾، ولكن تلك القرارات بقيت حبراً على ورق.

هـ- اتفاقية تيسر وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981: في ضوء النتائج المتواضعة لاتفاقية تسهيل التبادل التجاري والسوق العربية المشتركة، وتنفيذاً لتوجيهات القمة الاقتصادية العربية في عمان تم إعادة النظر في الاتفاقيات العربية الجماعية القائمة وتطويرها. وقد أعدت هذه الاتفاقية وإقرارها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثلاثين⁽²⁾ بموجب القرار رقم (848) بتاريخ 1981/12/27، وقد امتلكت هذه الاتفاقية بنظره شمولية لتطوير التبادل التجاري بين الدول العربية وربطه بالتنمية الشاملة وتعزيز الطاقات الإنتاجية بين الدول

1981، ص 43.

¹ صندوق النقد العربي، اتفاقيات تشجيع وتنمية التجارة بين الدول العربية، دراسة تحليلية، أبو ظبي، آذار، 1982، ص 12.

² مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة، مشاكل انتقال السلع بين الدول العربية وبخاصة دول السوق العربية المشتركة، عمان، الأمانة العامة، حزيران، 1982، ص 163.

العربية، وهي بذلك تمثل تقدماً مهماً بالنسبة لاتفاقية عام 1953 وقرار السوق عام 1964.

2. الاتفاقيات الثنائية:

وهي الاتفاقيات المعقودة بين بلدين، وقد انتشر هذا الأسلوب في العلاقات الاقتصادية الدولية في سنوات ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وتم التراجع عن هذا الأسلوب في ظل سريان مفعول قوانين منظمة التجارة العالمية W. T. O.

وقد لجأت إلى هذا الأسلوب الدول العربية التي تطبق على تجارتها الخارجية نظم الرقابة على الصادرات والواردات ونظم الرقابة على الصرف، وانتشرت هذه الاتفاقيات خلال مدة السبعينيات لعدة أسباب من أهمها¹:

- امتلاكها المرونة ومراعاة الظروف الخاصة بين طرفي الاتفاقية على خلاف الاتفاقيات الجماعية التي يصعب فيها مراعاة أحد الأعضاء على حساب الأطراف المتعددة الأخرى.
- بعد تصحيح أسعار النفط عام 1973 وتراكم فوائض مالية لدى الدول العربية النفطية، تولدت رغبة لدى هذه الدول باللجوء إلى هذا النوع من الاتفاقيات بوصفها وسيلة لتنظيم علاقاتها الاقتصادية فيما بينها بسبب تشابه اقتصاداتها مما يجعل التعاون الاقتصادي يأخذ طابعاً مميزاً.
- ومن الجدير بالذكر أن الدول العربية تربطها ببعضها البعض أكثر من مائة اتفاقية تجارية ثنائية تعطي بعض الامتيازات والإعفاءات

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1997، ص 131.

التجارية للسلع المتبادلة فيما بينها¹.

3. الاتفاقيات الإقليمية العربية:

تقف عدة دوافع وراء تلك الاتفاقيات التي حصلت بين مجموعات من الدول العربية، يعود بعضها إلى أسس التقارب الجغرافي أو الثقافي أو على أساس تشابه أو تجانس الهياكل الاقتصادية، ويأتي هذا التوجه نحو هذه الصيغة الجديدة من التكامل الاقتصادي العربي منسجما مع الاتجاه العالمي لإقامة مناطق التجارة الحرة وتكتلات الاقتصادية الكبرى، وهناك أسباب أخرى من مثل بدء الحرب (العراقية - الإيرانية) عام 1980، وتدني مؤشرات العمل الاقتصادي العربي المشترك خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم.

وفي ما يلي استعراض لهذه التجمعات العربية حسب أسبقيتها:

أ- اللجنة الاستشارية الدائمة لدول المغرب العربي²:

تعود مدة هذه اللجنة إلى الاجتماع الوزاري للدول لإتحاد المغرب العربي (الجزائر، ليبيا، المغرب، تونس) في أيلول من عام 1964 وانضمت موريتانيا إلى هذه اللجنة عام 1975، إذ أقر بروتوكول لجنة استشارية دائمة حددت مهامها كالآتي:

* دراسة إمكانية تنسيق التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

* إمكانية تنسيق سياسات التصنيع.

¹ جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، مجموعة المعاهدات الاقتصادية العربية، الجزء الأول، الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية المعقودة بين الدول العربية، شباط، 1979، ص 32-38.

² جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، مجموعة المعاهدات الاقتصادية العربية، الجزء الأول، الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية المعقودة بين الدول العربية، شباط، 1979، ص 32-38.

* تحديد السلع التي يمكن مبادلتها بين الدول الأعضاء وإعفاؤها من الرسوم والقيود الكمر كية المختلفة.

* تحديد مواقف مشتركة في التعامل الاقتصادي والتجاري مع السوق الأوربية المشتركة.

ب- مجلس التعاون الخليجي¹:

أسس في تموز عام 1981، وفي اجتماع القمة الثانية للمجلس بالرياض في أيلول من العام نفسه، أقرت اتفاقية اقتصادية تستهدف توثيق الروابط الاقتصادية بين الدول الأعضاء (دولة الإمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر، عمان، المملكة العربية السعودية، الكويت) عن طريق تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية، وترتبط هذه المجموعة العربية بروابط بيئية واجتماعية قائمة على أساس الأسر العائلية الحاكمة سياسيا واقتصاديا من شأنها تعزيز النتائج التي تمخض عنها عملية التكامل الاقتصادي بينها .

4. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى²:

أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التاسعة والخمسين بتاريخ 1997/2/17 قرار رقم (1317) بالموافقة على البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بهدف الوصول

¹ مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمانة العامة، النشرة الاقتصادية، الدمام، أمانة المجلس، العدد الثاني، 1987، ص ص 85-88 .

² التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1998، الفصل الثاني عشر.

إلى منطقة تجاره حرة عربية كبرى. وقد جسد هذا القرار الإرادة السياسية العربية الجماعية وفق القرار الصادر عن مؤتمر القمة العربية الذي عقد في القاهرة خلال شهر يونيو 1996.

أ- دوافع إقامة منطقة التجارة الحرة العربية:

لقد تلاحقت الإخفاقات التي تعرض لها العمل العربي المشترك بشكل عام والجهود التكاملية بشكل خاص، وتبعاً لذلك جاء إنشاء هذه المنطقة تحت الدوافع القديمة والمستجدة في العلاقات الاقتصادية الدولية، وكما يأتي:

- بروز النظام التجاري الدولي الجديد الذي تمخضت عنه جولة أورغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، هذا النظام الذي توسع وأخذ يشمل تجارة الخدمات والسلع الزراعية والمنسوجات والألبسة وكان من نتائج هذه الجولة إنشاء منظمة التجارة العالمية (W. T. O)
- التوسع في إقامة التكتلات الاقتصادية¹ وهو الأمر الذي سمحت به نتائج جولة أورغواي حين استنتجها من حكم أدوله الأولى بالرعاية.
- تراجع الاتفاقيات الثنائية التي لم يعد لها مجال في إطار النظام التجاري الدولي الجديد، إذ أن الدول الأطراف ملزمة بتعميم ما تنجحه هذه الاتفاقيات من إعفاءات وما تقدمه من امتيازات على بقية الدول

¹ جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية منضوية بترتيبات إقليمية أو ثنائية والتي بلغ عددها حتى عام 2006 نحو (366) ترتيباً. انظر:

نائلة حداد، التوجهات الحالية نحو الاتفاقيات الإقليمية والثنائية وتأثيراتها، المنتدى الثالث لمجتمع الأعمال العربي واتفاقيات منظمة التجارة العالمية (2 - 3) يوليو، بيروت، 2008.

الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

- أثبتت معوقات التجارة العربية أنها لا تنحصر فقط في القيود الجمركية بل أن هناك قيوداً أخرى من بينها مشكلة النقل وعلى الرغم من محاولة معالجة هذه المشكلة عن طريق اتفاقية النقل بالترانزيت المعمول بها بين الدول العربية منذ عام 1977 ولكن الواقع أكد عدم كفايتها تحت تأثير جانبيين:

الجانب الأول: عدم اكتمال شبكات النقل البري والنقل بالسكك الحديدية بين الدول العربية، فهناك الكثير من محاور الربط البري وعن طريق خطوط السكك الحديدية التي تتطلب الاستكمال خاصة فيما يتعلق بالربط بين دول المشرق العربي والدول العربية في شمال أفريقيا.

الجانب الثاني: يتعلق بارتفاع تكلفة النقل البري والبحري في المنطقة العربية، وبالقيود الإدارية المرتبطة بحركة النقل إذ تنسم الإجراءات على المنافذ الحدودية، وإجراءات الترانزيت بالتعقيد وتستغرق أحياناً في مدة زمنية طويلة.

رابعاً: التجارة العربية

طالما مثل المدخل التجاري عنواناً رئيسياً للتكامل الاقتصادي العربي أو محدداً للعلاقات الاقتصادية مع الدول الأجنبية الأخرى منفردة أم على شكل تكتلات تجارية ونظراً لطبيعة الاقتصاديات العربية التي تمثل فيها مصادر الطاقة من النفط والغاز، فقد طغت على العلاقات التجارة العربية التركيز الشديد في جانب الصادرات في كل ما يتعلق بهذه المصادر ودورها في الاقتصاد العالمي، فالعالم الخارجي ينظر إلى الدول العربية النفطية على أنها محتكرة لها، إذ تبلغ الاحتياطات العربية من

النفط والغاز نحو 57,8% 28,9% على التوالي (1).

ولكن في المقابل أن الدول العربية هي مستوردة صافية للغذاء فهي جميعها تعاني من فجوة غذائية متزايدة ففي عام 1990 كانت قيمة الفجوة الغذائية تبلغ 12 مليار دولار ارتفعت إلى حوالي 13 مليار دولار عام 2000 ثم زادت إلى 18 مليار دولار عام 2005 وقبل ارتفاع أسعار الغذاء عام 2008 بلغت قيمة الفجوة 24 مليار دولار عام 2007، وقفزت إلى 32,5 مليار دولار بسبب الأزمة الغذائية العالمية، وخلاصة ذلك بلغ معدل النمو السنوي في فجوة الغذاء العربي ما يساوي 8% خلال المدة (2000 - 2008) (2).

أن في مقدمة الأسباب التي جعلت من الاقتصاديات العربية بهذه الصورة يعود إلى ضعف الارتباطات (الأمامية والخلفية) بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية والذي يوضحها هيكل الناتج المحلي الإجمالي للدولة أو المجموعة الدولية عندما لا يكون هناك تناسق في مساهمة القطاعات الفرعية أو الرئيسية في هذا الناتج، ويوضح لنا الجدول رقم (6) (أنظر الملحق 08) نسبة مساهمة هذه القطاعات في تكوين النواتج المحلية الإجمالية للدول العربية مقسمة إلى ثلاث مجموعات هي:

- الدول العربية النفطية الرئيسية: وتضم دول مجلس التعاون الخليجي (عُدا عُمان)، العراق، الجزائر وليبيا.
- الدول العربية شبه النفطية: (عُمان، سوريا، مصر، اليمن

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، ص ص 256، 257.

² التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، ص 385.

والسودان).

- الدول العربية غير النفطية: (البنان، الأردن، المغرب، تونس، موريتانيا وجيبوتي).

وبالطبع أن الأساس الذي تم تمييز به الدول العربية ليس وفرة الثروات الطبيعية (النفط والغاز) والموارد المالية فحسب بل يكمن الاختلاف في طبيعة علاقات الإنتاج والتي تحدد طبيعة العلاقات الاقتصادية وحتى سياسية بينها وبين الخارج وقد قاد هذا الاتجاه الذي يعكس قوى الإنتاج الوطني إلى توثيق الارتباط بالخارج للتعويض عن نقص الإنتاج المحلي من خلال استيرادات السلع الزراعية الصناعية وتصدير النفط الخام والغاز أو بعض المواد الأولية التي لا يستوعبها النشاط الاقتصادي المحلي.

إن خلاصة ذلك جعل من الأسواق للدول العربية تتكامل منفردة مع الخارج مقابل تنافسها عربيا وما ترتب على ذلك من ضعف المبادلات التجارية فيما بينها كما يبين ذلك تناول واقع التجارة العربية وكالاتي:

1. التجارة الخارجية العربية:

- أ- حجم وهيكل التجارة: بلغ وزن الصادرات العربية ⁽¹⁾ من إجمالي الصادرات العالمية نحو 5,9% عام 2010 يشير الجدول (7) إلى تطور حجم التجارة الخارجية العربية (الصادرات + الواردات) من عام 1973 إلى عام 2010 (أنظر الملحق 09) وبشكل تجمعي أن

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، ص 148.

إجمالي الصادرات تتفوق على إجمالي الواردات، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات النفطية⁽¹⁾ في إجمالي الصادرات والتي بلغت نحو 54,4% لعام 2010، وعلى العموم أن حجم التجارة الخارجية العربية يبدوا إلى صالحها تماما بسبب حاجة الدول الصناعية المتقدمة والدول المستوردة للنفط في آسيا بشكل خاص على الرغم من أن الدول العربية غير النفطية جميعها تعاني من عجزا تجاريا شبه مطلق تقريبا ، وفي نفس الوقت هناك جوانب سلبية في هذا الواقع للتجارة الخارجية تتمثل في طبيعة هيكل التجارة العربية ، فهو يتسم بالتركز الشديد في كل من (الصادرات + الواردات)، وكما يشير إلى ذلك الشكل البياني رقم (7) (انظر الملحق 10)

فيلاحظ أن هيكل الصادرات العربية تتركز في الوقود والمعادن، أما هيكل الواردات الإجمالي فهناك تركيز واضح لصالح السلع الزراعية والمصنوعات، وخطورة ذلك تكمن في التهديدات المؤكدة إلى الأمن الغذائي العربي وإلى التبعية في عملية التصنيع والنقل والتكنولوجيا بعد عدة عقود من التنمية والتي من المفترض أن تتمكن الدول العربية من استيعابها والبدء في إنتاجها وتصديرها.

ب- اتجاهات التجارة العربية الخارجية: فيشير الجدول (8) (انظر الملحق 11) إلى تلك الاتجاهات للمدة (2006 - 2010) ويتبين أن الشركاء الرئيسيين للدول العربية في جانب الصادرات هي تصاعدها بالنسبة إلى الدول الآسيوية إذ بلغت نحو 42,4 % عام 2010 وتراجع

². التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، ص 369.

بالنسبة إلى كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إذ سجلت نحو 15,3 % و 7,7 % على التوالي لنفس العام الأخير ويرجع ذلك إلى تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة دون شك ، إذ يلاحظ أن النسبة عام 2008 بالنسبة لهاتين الجهتين هي 17,3 % و 10,5 % على التوالي ويعني ذلك مدى تأثر التجارة الخارجية العربية بأي مشاكل اقتصادية تحصل في الأسواق الرئيسية في العالم.

وخلاصة ذلك أن جميع الدول العربية هي من الاقتصاديات التي تعاني من ظاهرة الانكشاف التجاري بسبب الأهمية النسبية لمساهمة التجارة الخارجية في تكوين نواتجها المحلي⁽¹⁾ إذ سجلت هذه النسبة نحو 91,8 % عام 2008 و ثم انخفضت⁽²⁾ إلى 77% في عام 2010.

2. التجارة العربية البينية:

تمثل التجارة البينية أهمية بالنسبة للأعضاء في التكتلات ومناطق التجارة الحرة في العالم فهي تمثل أكثر من 70% بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، وما يخص الدول العربية صحيح أن هناك تطوراً في أقيام الصادرات والواردات البينية خلال التسعينيات من القرن المنصرم ومطلع القرن الحادي والعشرين. إلى جانب تطور هيكل التجارة البينية العربية في قطاع المصنوعات وبشكل خاص الصادرات السعودية من اللدائن والحديد والصلب وصادرات المغرب من عجائن الورق ولبنان لمنتجات دور النشر والصحافة والصادرات المصرية من الأسمنت ونفس الوقت

¹. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، ص 179.

² التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، ص 287، ص 369.

حافظت الواردات البينية على نفس الهيكل والتطور، إلا أن حصة التجارة البينية بقيت على نسب متواضعة لا تتعدى 10% في أفضل حالاتها. ويشير الجدول رقم (9) (الملحق 12) إلى التجارة البينية ومقارنتها بالتجارة الخارجية في عام 2010، والشكل (8) (الملحق 13) الذي يبين الأهمية النسبية للصادرات والواردات من التجارة البينية لنفس العام، إلى جانب ما يوضحه الجدول رقم (7).

ونستطيع أن نقرأ تاريخ هذه التجارة في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم، والاستنتاج الرئيس أنها لم تغادر النسب المتواضعة على الرغم من الكثير من التجارب والاتفاقيات لتفعيل التعاون العربي في المجال التجاري، سواء من خلال الصيغ التقليدية وغير التقليدية ولكن يبدو أن سمة عدم الالتزام الجاد في تطبيق هذه الصيغ، غير أن ذلك لا يمنع من التأثير بأن مدى فاعلية هذه الصيغ في تحقيق النتائج المطلوبة مرهون كذلك بمقدار واقعيتها.

خامساً: الدروس والمستجدات

يبدو أن التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي بقيت صامدة وغدت تمثل تحدياً مستمراً وتهديداً خطيراً للبقاء في عصر العولمة بكل أبعادها. فالتكامل الاقتصادي العربي طالما أكدت مؤشرات فشله وتراجعته على الرغم من امتلاك امتنا العربية مقومات ذلك التكامل من لغة واحدة ومصالح وتاريخ مشترك، وأن تلك السمات مترابطة ومتشابكة لكل أجزائها بدرجة قلما نجد مثلاً في المناطق الأخرى من العالم.

أن النظرة التجميعية إلى الدول العربية تكشف عن أجلى مظاهر

التكامل، في حين أن كل دول العربية منفردة تعاني من واحد أو أكثر من الاختلالات في علاقاتها الاقتصادية أو التجارية، وإن الواقع اثبت ما أنجز من الاتفاقيات الجماعية والثنائية العديدة لم يكن بمستوى الطموح وحتى تجربة دول مجلس التعاون الخليجي هي الأخرى قد فشلت في تحقيق الحلم الأول الخليجي في انبثاق عملتها الموحدة في 2010/1/1 بعد سلسلة من الخلافات بين تجربة عربية تجمعها العديد من السمات المتماثلة جدا.

وقد تزامن كل ذلك مع نوع جديد من التحديات إعادة العديد من الدول العربية إلى دائرة الصراعات الداخلية تحركها دوافع للأجندات خارجية، وأخذت الأخيرة تطلق عليها الربيع العربي، ودون شك ستكون لها أثار سلبية على العمل الاقتصادي العربي المشترك وفي عدة اتجاهات الاقتصادية منها تتمثل بهروب رؤوس الأموال خارج المنطقة العربية وخسائر فادحة في القطاعات الإنتاجية الخدمية (السياحة والفنادق) في لبنان ومصر وتونس، ولم تحسم بعد الخسائر في الممتلكات والبنى التحتية للدول العربية التي عاشت هذا الربيع وهذا ما حصل في ليبيا وسوريا واليمن، والأكثر جسامه احتلال العراق وتدمير بناء التحتية بعد العقوبات الدولية (1991 - 2003).

إن الصورة لا تقبل الشك لا يوجد على ارض الواقع تفعيلا حقيقيا إلى التكامل الاقتصادي العربي ما دامت التدخلات الأجنبية بشكل عام والأمريكية بشكل خاص موجودة في الشأن العربي وكما يبدو أن الواقع العربي سائراً نحو رسم ملامح جديدة لامتنا العربية وكأننا نعود إلى (معاهدة سايكس بيكو)، ولكن هذه المرة بقيادة أمريكية وبدفع وتخطيط

بريطانيا.

إن كل ذلك يعود إلى فشل العديد من الأنظمة العربية في تداركها إلى معالجة الخلل في السياسات الاقتصادية التقليدية في مجال التنمية والتي غادرتها دول أمريكا اللاتينية في الثمانينيات القرن المنصرم ومن بعدها الدول المتحولة (الاشتراكية سابقا) وبالنتيجة أدى إلى إشعال انتفاضة في الشارع العربي في ظل تدني مؤشرات التنمية البشرية لمعظم الدول العربية غير النفطية وساعده على ذلك العامل الأجنبي تحت ذريعة الحرية ونشر الديمقراطية.

خاتمة:

إن التكامل الاقتصادي العربي ضرورة تاريخية يفرضها تاريخ الأمة العربية ومصيرها المشترك وهو حقيقة قومية أيضا لا تحتاج إلى تبرير، فالانتماء العربي ليس محلا للاختبار والبرهان، فالمصالح التكاملية العربية مدعوه للبدء فورا في السعي لنفيعل الاتفاقيات الجماعية والثنائية وخصوصا منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، والابتعاد عن الطروحات الجديدة التي بدأت تتعامل بها بعض الدول العربية على حساب التنازل عن مصالحها الوطنية مثل مناطق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة أو المبادرة الفرنسية للتعاون أو الشراكة مع دول حوض البحر المتوسط، فما يجري اليوم في العديد من الدول العربية يؤكد أن تلك الطروحات لا تحقق الطموحات العربية في مواجهة التكتلات الاقتصادية والتجارية العالمية.

وأشارت الدراسة في بعض جوانبها إلى المستجدات على صعيد التغيرات الجذرية واليات النظام الاقتصادي العالمي الذي أنشئ بعد

الحرب العالمية الثانية، وأن تلك المستجدات لم تقتصر على المجموعة العربية بل شملت جميع المجموعات الدولية، ولكن الأخيرة سواء أكانت المتقدمة والنامية عرفت كيف تتعامل معها وأن تجني ثمارها الايجابية. وعلى هذا الأساس على الدول العربية التعامل والتفاعل مع تلك المستجدات من خلال تحرير أسواقها المحلية أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد أن تزايدت الدول العربية التي أنظمت⁽¹⁾ إلى منظمة التجارة العالمية (W.T.O).

إن هذا التوجه يفرض تحدياً جديداً يلزم الدول العربية أن تستفيد من الايجابيات التي توفرها المنظمة الأخيرة للدول الأعضاء بنطاق التبادل التجاري المتعدد الأطراف وخصوصاً تلك المتعلقة بالسماح بإقامة التكتلات التجارية والاقتصادية ومناطق التجارة الحرة لتفادي الآثار السلبية لسياسة الإغراق التجاري التي تمارس ضد الأسواق العربية، وبالطبع مع هذه الحالة يفترض إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في العملية الاقتصادية، وهذا الاتجاه يتطلب كأحد مقومات تحرير التجارة الخارجية والتركيز على تنمية القطاعات التصديرية.

¹ يبلغ عدد الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (13) دولة عربية (الكويت، مصر، المغرب، تونس، موريتانيا، البحرين، الإمارات، جيبوتي، قطر، الأردن، عمان، السعودية والعراق) وهناك ستة دول هي بصفة مراقب (السودان، لبنان، اليمن، ليبيا، سوريا والجزائر).

قائمة المراجع:

1. أحمد الكواز، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 21، مارس، السنة الثامنة، 2009.
2. توفيق سعيد بيبسون، التجارة الخارجية الدولية والإقليمية للأقطار العربية وآثارها على مسار التنمية الاقتصادية - الاجتماعية، بيروت، معهد الإنماء العربي، ط1، 1986.
3. خلاف عبد الجابر خلاف، القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية، للدول الأخذ في النمو، دار الفكر العربي، القاهرة، د. ت.
4. د. منصور الراوي، تكامل الاقتصادي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1984.
5. عبد الحميد براهيم، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، ج 2، بيروت، 1981.
6. نائلة حداد، التوجهات الحالية نحو الاتفاقيات الإقليمية والثنائية وتأثيراتها، المنتدى الثالث لمجتمع الأعمال العربي واتفاقيات منظمة التجارة العالمية (2 - 3) يوليو، بيروت، 2008.
7. جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، مجموعة المعاهدات الاقتصادية العربية، الجزء الأول، الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية المعقودة بين الدول العربية، شباط، 1979.
8. جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، مجموعة المعاهدات الاقتصادية العربية، الجزء الأول، الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية المعقودة بين الدول العربية، شباط، 1979.
9. صندوق النقد العربي، اتفاقيات تشجيع وتنمية التجارة بين الدول العربية، دراسة تحليلية، أبو ظبي، آذار، 1982.
10. مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمانة العامة، النشرة الاقتصادية، الدمام، أمانة المجلس، العدد الثاني، 1987.

11. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة، المناحي والاتجاهات في جهود العمل الاقتصادي العربي المشترك نحو الوحدة الاقتصادية العربية حاضراً ومستقبلاً، عمان، الأمانة العامة، نيسان، 1981.
12. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة، مشاكل انتقال السلع بين الدول العربية وبخاصة دول السوق العربية المشتركة، عمان، الأمانة العامة، حزيران، 1982.
13. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1997.
14. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1998.
15. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2000.
16. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010.
17. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011.
18. BELA BALASS, The Theory of Economic integration: An introduction, the EUROPEAN London, published in the U.N. of America, Lynne, 1994.
19. Charles W.L, Global Business Today, second Edition, International Edition, Irwin MC- Graw -Hill, 2001.
20. الشبكة الدولية:
- http://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/anrep_e/anrep10_chap7_e.pdf.
- علي عواد الشرعة، الآسيان وتجربة التعاون الإقليمي، دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها ولمكانات الاستفادة منها، مؤتمر السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي ، مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسيوط (23 - 25) تشرين الثاني، 1997.
21. الشبكة الدولية:
- http://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/anrep_e/anrep10_chap7_e.pdf.
- ASEAN, national statistical offices, November 2012.

قائمة الملاحق:

الملحق: (01)

الجدول (01): نسبة التجارة البينية داخل التكتلات التجارية ومناطق التجارة الحرة في العالم
نسبة مئوية للمدة (1960-2000)

البيان	السنوات	1960	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000
التكتلات القارية									
التعاون الاقتصادي الباسيفيكي الآسيوي	-	25.9	-	53.8	67.7	68	71.8	72.6	
التكتلات الإقليمية:									
أوروبا:									
- الاتحاد الأوروبي	34.6	48.9	52.5	60.8	54.7	65.9	62.4	60.7	
- منطقة التجارة الحرة الأوروبية	15.7	21.8	-	1.1	-	0.8	0.7	0.6	
أمريكا الشمالية:									
- لنافتا	-	8.7	11.5	33.6	12.5	41.4	46.2	54.9	
أمريكا الجنوبية:									
- مجموعة الاندیز	0.7	2.3	4.2	3.8	3.2	4.1	12.0	9.0	
- السوق المشتركة لأمريكا الوسطى	7.5	26.8	21.6	24.4	14.4	15.4	21.7	12.1	
- مجموعة الكاريبي	4.5	7.3	6.7	9.0	6.4	9.8	5.0	16.4	
- اتحاد تكامل أمريكا الشمالية	7.7	10.2	12.8	13.7	8.3	10.8	17.1	14.4	
- السوق المشتركة الجنوبية	-	11.6	-	11.6	5.5	8.9	20.3	20.8	
- منظمة الدول الكاريبية الشرقية	-	9.2	-	9.0	6.5	8.1	11.7	4.6	
أفريقيا:									
- الجماعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمى	صفر	0.2	0.1	0.1	0.8	0.5	0.51	0.8	
- السوق المشتركة لجنوب وشرق أفريقيا	-	8.6	-	6.6	4.0	6.6	7.8	6.6	
- الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى	1.2	2.1	3.1	1.4	2.1	2.1	2.1	1.5	
- الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	2.0	9.1	6.7	10.1	5.2	7.8	9.8	10.2	
- اتحاد نهر مانو	صفر	0.1	0.2	0.8	0.4	صفر	0.1	0.6	
- الجمعية التنموية لجنوب أفريقيا	-	4.2	-	0.4	1.4	3.1	10.6	8.7	
- اتحاد النقد والاقتصاد لأفريقيا الوسطى	1.6	3.4	3.9	1.6	1.9	2.3	2.2	1.3	
- الإتحاد النقدي الاقتصادي لغرب أفريقيا	-	6.6	-	9.3	8.7	12	9.8	13.2	
- اتحاد المغرب العربي	-	1.4	-	0.3	1.0	2.9	3.8	2.4	
آسيا:									

أ. د. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، التكامل الاقتصادي العربي...

22.7	24.7	19.0	18.4	17.4	13.9	14.7	21.7	- الآسيان
2.2	2.4	1.7	2.4	2.2	1.0	1.5	-	- اتفاق بانكوك
6.6	7.9	3.2	9.9	6.3	0.7	1.1	2.2	- منظمة التعاون الاقتصادي
4.2	4.4	3.2	4.8	4.8	-	3.2	-	- الإتحاد الشرق آسيوي للتعاون الإقليمي
5.6	6.8	8.0	4.9	3.0	-	4.6	-	- دول مجلس التعاون الخليجي

Sources:

- U. N. Handbook of International Trade and Development Statistics, 1992, New York, 1993, PP.38-39
- U. N. Handbook of International Trade and Development Statistics, 1992, New York, 1989, PP.36-39
- U. N. Handbook of International Trade and Development Statistics, 2001, New York AND Geneva, PP.34-35
- البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم 1999 ، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط (ميريك) ، مصر، القاهرة، 2000، ص ص 336-338.

الملحق: 02

الجدول (02): التكتلات التجارية ومناطق التجارة الحرة المحتملة في العالم

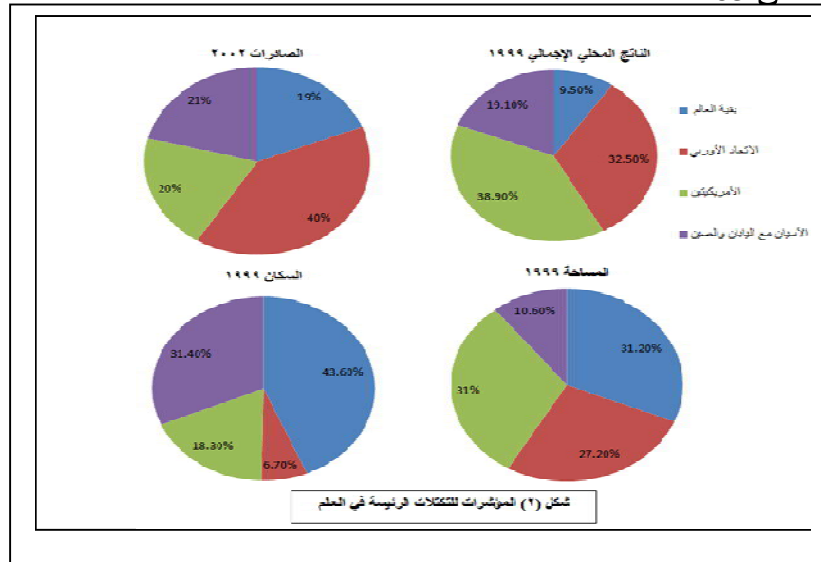
(بيانات عام 1999)

التكتلات المؤشرات	الاتحاد الأوروبي (25 عضواً)	الآسيان مع اليابان والصين	الأمريكتين	بقية العالم
السكان	6.7	31.4	18.3	56.4
المساحة	27.2	10.6	31.0	31.2
الناتج المحلي الإجمالي	32.5	19.1	38.9	9.5

تم إعداده بالاستناد إلى:

Source: U.N. Handbook, Trade and Development, Statistics, New York and Geneva, 2001, pp. 286-291.

الملحق 03



Source: - U.N. Handbook, **Trade and Development**, Statistics, New York and Geneva, 2001, pp. 34-35.

الملحق 04

الجدول (3-1): التجارة الإجمالية لدول الاتحاد الأوروبي (البيئية والخارجية) لعام 2009

الترتيب	الواردات %		الترتيب	الصادرات %		البيان الدولة	الترتيب
	الخارجية	البيئية		الخارجية	البيئية		
1	29	71	24	67	67	بلجيكا	1
2	35	65	27	63	63	ألمانيا	2
3	43	57	43	57	57	إيطاليا	3
4	39	71	13	87	87	لوكسمبورغ	4
5	50	50	23	77	77	هولندا	5
6	31	69	38	62	62	فرنسا	6
7	30	70	33	67	67	الدنمارك	7
8	34	66	39	61	61	أيرلندا	8
9	47	53	35	65	65	المملكة المتحدة	9
10	36	64	37	63	63	اليونان	10
11	39	61	31	69	69	إسبانيا	11
12	22	78	25	75	75	البرتغال	12
13	22	78	28	72	72	النمسا	13
14	35	65	44	56	56	فنلندا	14
15	32	68	42	58	58	السويد	15
16	28	72	33	67	67	قبرص	16
17	22	78	15	85	85	جمهورية التشيك	17
18	21	79	31	69	69	إستونيا	18
19	30	70	21	79	79	هنغاريا	19
20	24	76	33	67	67	لاتفيا	20
21	40	60	36	64	64	لتوانيا	21
22	30	70	58	42	42	مالطا	22
23	28	72	21	79	79	بولندا	23
24	25	75	14	86	86	جمهورية السلوفاك	24
25	29	71	31	69	69	سلوفينيا	25
26	43	57	36	64	64	بلغاريا	26
27	27	73	26	74	74	رومانيا	27
	22	78	31	69	69	المجموع	

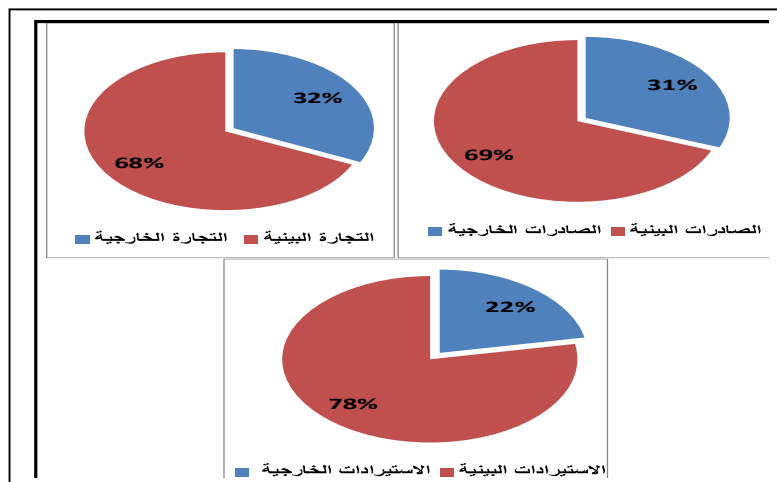
الجدول (3-2): التجارة الإجمالية لدول الاتحاد الأوربي (البيئية والخارجية)

لعام 2009

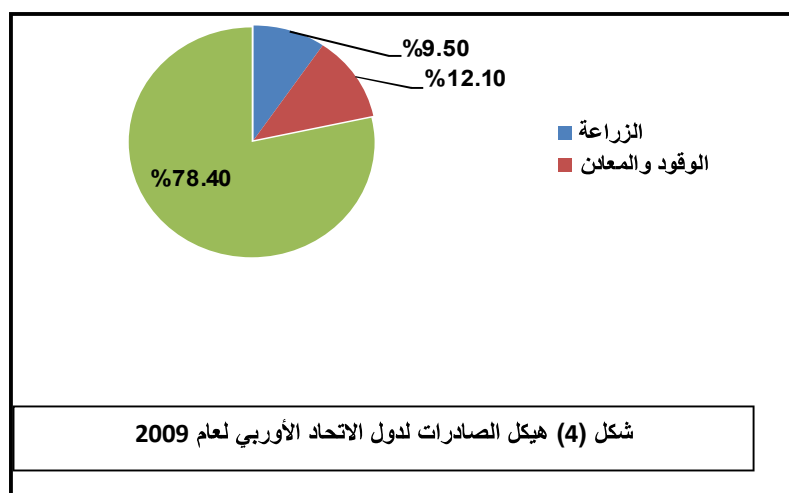
العضو	البيان الدولة	التجارة الإجمالية %		سنة الانضمام
		الخارجية	البيئية	
1	بلجيكا	28	72	1957
2	ألمانيا	36	64	1957
3	إيطاليا	45	55	1957
4	لوكسمبورغ	21	79	1957
5	هولندا	36	64	1957
6	فرنسا	34	66	1957
7	الدنمارك	31	69	1973
8	أيرلندا	27	63	1973
9	المملكة المتحدة	41	59	1973
10	اليونان	36	64	1981
11	إسبانيا	35	65	1986
12	البرتغال	23	77	1986
13	النمسا	42	58	1995
14	فنلندا	24	76	1995
15	السويد	27	63	1995
16	قبرص	29	71	2004
17	جمهورية التشيك	19	81	2004
18	إستونيا	25	75	2004
19	هنغاريا	26	74	2004
20	لاتفيا	28	72	2004
21	لتوانيا	38	62	2004
22	مالطا	41	59	2004
23	بولندا	25	75	2004
24	جمهورية السلوفاك	21	79	2004
25	سلوفينيا	30	70	2004
26	بلغاريا	38	62	2007
27	رومانيا	36	64	2007
المجموع		32	68	%100

Source: Euro Stat, External and intra-Eu trade a statistical yearbook data (1958 – 2010), 2011, edition, various pages.

الملحق (05)



Source: Euro stat, External and intra-Eu trade A statistical yearbook data (1958 – 2010), 2011, edition, various page.



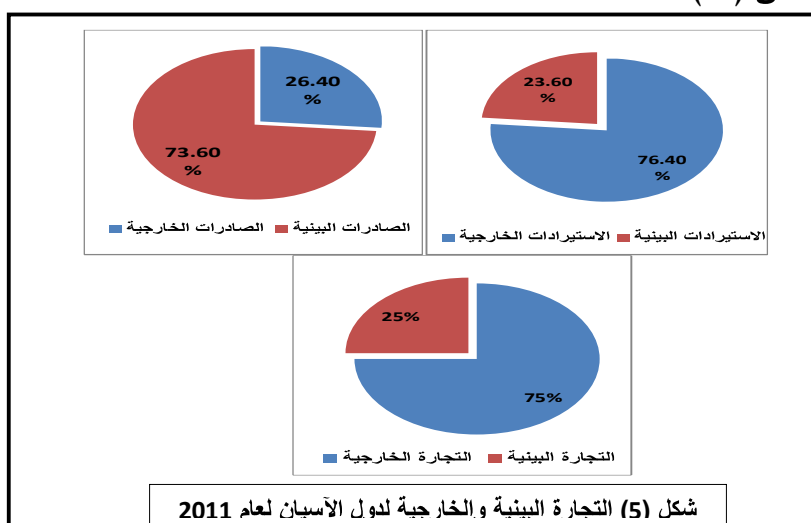
الملحق 06

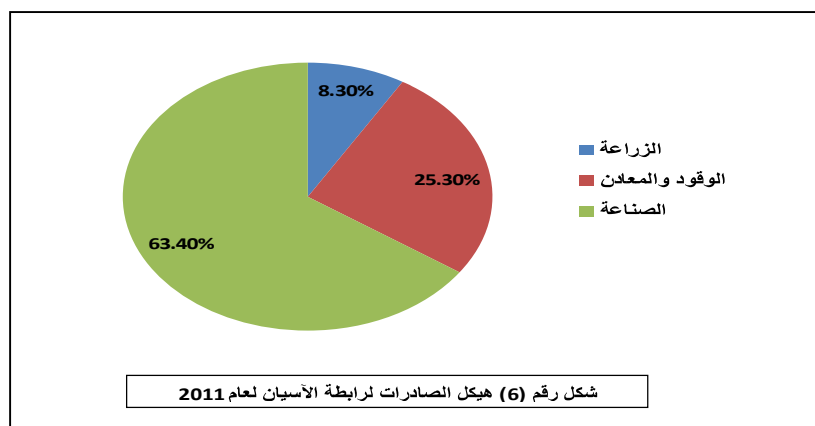
الجدول (04) التجارة الإجمالية للدول الآسيان (البيئية والخارجية) لعام 2011

سنة الانضمام	التجارة الإجمالية %		الدولة	% الواردات		الدولة	% الصادرات		الدولة
	الخارجية	البيئية		الخارجية	البيئية		الخارجية	البيئية	
1984	80,4	19,6	%100	51,6	48,4	%100	86,1	13,9	بروناي
1999	76,6	23,4	%100	64,6	35,4	%100	87,6	12,4	كمبوديا
1967	73,9	26,1	%100	67,7	32,3	%100	79,3	20,7	اندونيسيا
1997	36,0	64,0	%100	28,9	71,1	%100	45,0	55,0	لاو
1967	74,0	26,0	%100	72,2	27,8	%100	75,4	24,6	ماليزيا
1997	51,7	48,3	%100	52,2	47,8	%100	51,3	48,7	ميتمار
1967	78,8	21,2	%100	76,4	23,6	%100	82,0	18,0	الفلبين
1967	73,5	26,5	%100	78,6	21,4	%100	68,8	31,2	سنغافورة
1967	75,6	24,3	%100	83,0	17,0	%100	68,4	31,6	تايلندا
1995	82,8	17,2	%100	80,8	20,0	%100	85,8	14,2	فيتنام
	75	25	%100	76,4	23,6	%100	73,6	26,4	المجموع

Source: ASEAN, National Statistical Offices , November 2012.

الملحق (07)





الجدول (1-6) هيكل الناتج المحلي للدول العربية حسب المجموعات لعام 2010

البيان الدولة	مكونات القطاع السلعي %				
	الزراعة	الاستخراجية	التحويلية	التشييد	الكهرباء
المجموعة الأولى:	4,3	72,8	12,3	8,5	2,1
%100	1,6	56,2	17,3	20,7	4,2
الامارات العربية	3,8	73,1	15,3	6,5	1,3
%100	9,1	78,3	4,1	6,3	2,4
السعودية	0,1	80,4	10,6	7,5	1,4
%100	0,3	85,8	8,9	2,8	2,3
العراق	2,6	84,8	5,5	5,7	1,2
%100	17,0	70,1	10,0	1,2	1,6
قطر					
الكويت					
ليبيا					
الجزائر					
المجموعة الثانية:	27,2	34,9	20,7	14,8	2,4
%100	2,1	72,2	14,8	9,4	1,6
عمان	37,2	47,4	8,0	5,5	1,9
%100	27,2	28,0	32,8	8,9	3,1
سوريا	26,1	41,3	17,1	13,6	1,9
%100	57	17,1	14,8	8,1	3,1
مصر	26,2	13,0	37,6	17,9	5,3
%100	17,5	صفر	31,5	55	صفر
اليمن	10	11,1	56,1	16	6,8
%100	34,1	9,5	34,9	15,2	8,9
السودان	21,5	25,8	44,7	4,2	3,8
%100	28,5	57	6	7,5	14
المجموعة الثالثة:	29	صفر	24,4	صفر	46
%100					
لبنان					
الأردن					
المغرب					
تونس					
موريتانيا					
جيبوتي					

جدول (2-6): هيكل الناتج المحلي للدول العربية حسب المجموعات لعام 2010
(تابع)

القطاعات الاقتصادية الرئيسية %				البيان الدولة
المجموع	الاجتماعية الخدمية	الخدمية الإنتاجية	السلعية	المجموعة الأولى:
%100	20,5	17,2	62,3	الإمارات العربية
%100	17,2	25,6	57	السعودية
%100	22,2	11,7	66,1	العراق
%100	23,6	21,2	55,2	قطر
%100	15,2	14,9	69,9	الكويت
%100	20,3	19,3	60,4	ليبيا
%100	2,9	8,2	78,9	الجزائر
%100	27,8	16,1	51,1	
				المجموعة الثانية:
%100	14,2	29,2	65,6	عمان
%100	18,4	15,5	66,1	سوريا
%100	11,7	32,9	55,4	مصر
%100	16,9	31,7	51,4	اليمن
%100	16,9	37,0	46,1	السودان
%100	6,7	35,4	57,9	
				المجموعة الثالثة:
%100	8,0	6,1	85,9	لبنان
%100	41,3	34,3	24,3	الأردن
%100	36,5	29,4	34,1	المغرب
%100	33,3	21,5	45,2	تونس
%100	33,6	29,8	36,6	موريتانيا
%100	24,5	14,4	61,0	جيبوتي
%100	28,1	59,5	12,4	

المصدر: تم إعداده بالاستناد إلى: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، ص 287.

الملحق 09

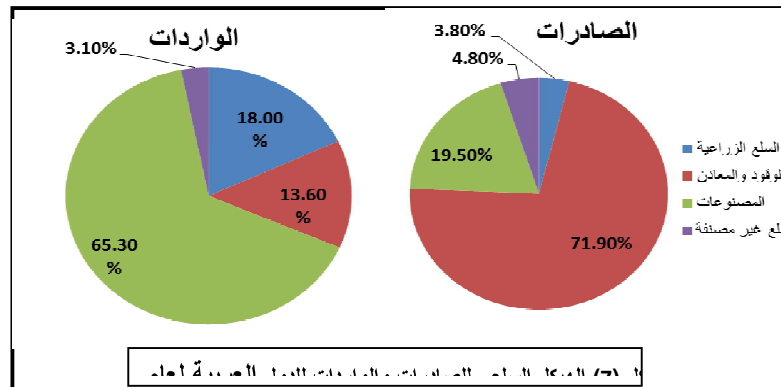
جدول (7): الأهمية النسبية للصادرات والواردات البينية من إجمالي الصادرات والواردات والتجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية العربية للمدة (1973-2010) %

البيان	الصادرات العربية (فوب) مليار دولار		الواردات البينية (سيف) مليار دولار		نسبة التجارة العربية البينية إلى التجارة الخارجية	
	البينية 1	الإجمالي 2	2:1	البينية 3	الإجمالي 4	4:3
السنوات						
1973	1,4	25,8	5,4	1,6	15,5	10,3
1975	3,7	72,9	5,1	3,6	39,5	9,1
1980	11,4	234,3	4,8	11,1	110,9	10,0
1985	4,9	94,9	5,1	7,5	93,9	7,9
1990	13,8	141,1	9,7	10,3	104,8	9,8
1991	10,5	125,9	8,3	9,2	103,1	8,9
2000	16,1	257,1	6,2	15,7	155,5	10,1
2005	48	569	8,4	44	350	12,5
2006	59	692	8,5	54	401	13,4
2007	71	807	8,7	64	535	11,9
2008	93	1068	8,7	84	705	11,9
2009	75	726	10,3	67	603	11,1
2010	77	904	8,6	77	655	11,7

تم إعداده بالاستناد إلى: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

- صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية، أعداد مختلفة.

الملحق 10



تم إعداده بالاستناد إلى:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، ص 371.

الملحق 11**جدول (8): اتجاهات التجارة الخارجية للدول العربية للمدة (2006 – 2010)**

السنوات	2006		2007		2008		2009		2010	
	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
البيان										
الدول العربية	8,5	13,4	8,8	12,0	8,7	11,9	10,3	11,2	8,6	11,8
الاتحاد الأوروبي	19,2	32,7	17,8	34,5	17,3	30,8	15,8	28,9	15,3	26,3
الولايات المتحدة	9,2	6,9	10,3	9,3	10,5	8,5	8,7	8,7	7,7	8,7
آسيا :	31,2	24,3	34,6	31,5	37,0	28,5	40,3	33,9	42,4	32,8
- اليابان	11,3	4,0	11,6	5,8	12,6	5,1	12,3	4,4	10,7	4,5
- الصين	4,0	5,9	5,4	10,5	6,7	10,1	6,7	11,3	8,1	11,2
باقي دول آسيا	15,9	14,4	17,5	15,2	17,7	13,2	20,3	18,1	23,6	17,1
باقي دول العالم	31,9	22,8	28,5	12,7	26,5	20,3	24,3	17,3	26,0	20,4
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	100 %	%100

المصدر: تم إعداده بالاستناد إلى: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، 2011.

الملحق 12**الجدول (9): التجارة البينية والخارجية للدول العربية لعام 2010**

البيان الدولة	الصادرات %		إجمالي	الاستيرادات %		إجمالي	التجارة الإجمالية %		المجموع
	البينة	الخارجية		البينة	الخارجية		البينة	الخارجية	
الأردن	50	50	%100	5	65	%100	39	61	%100
الإمارات العربية	6	94	%100	4	96	%100	5	94	%100
البحرين	18	82	%100	26	74	%100	22	78	%100
تونس	11	89	%100	7	93	%100	11	91	%100
الجزائر	11	89	%100	6	96	%100	4	96	%100
السعودية	10	90	%100	9	91	%100	9	91	%100

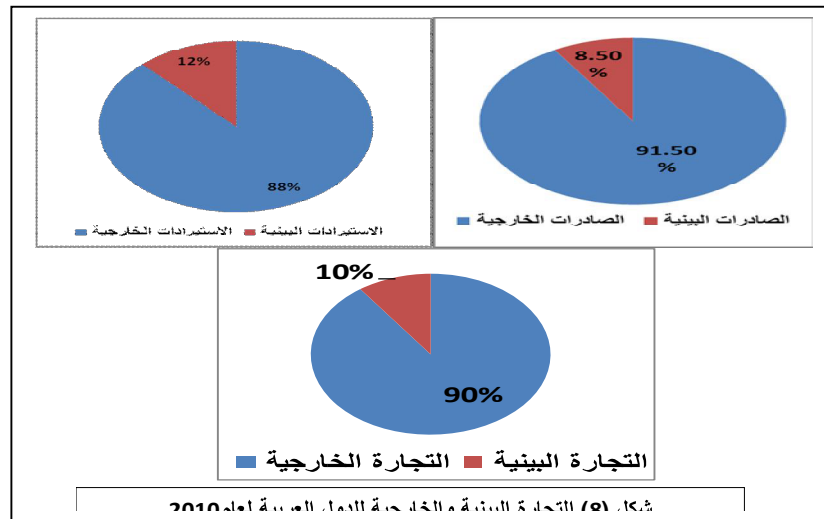
أ. د. عبد الكريم جابر شنجار العيسوي، التكامل الاقتصادي العربي...

السودان	17	83	%100	28	72	%100	21	79	%100
سوريا	58	42	%100	17	83	%100	33	67	%100
الصومال	93	7	%100	57	43	%100	68	32	%100
العراق	2	98	%100	24	76	%100	12	88	%100
عمان	14	86	%100	27	73	%100	19	81	%100
قطر	2	98	%100	18	82	%100	6	94	%100
الكويت	5	95	%100	13	87	%100	7	93	%100
لبنان	44	56	%100	13	87	%100	19	81	%100
ليبيا	4	96	%100	7	93	%100	3	97	%100
مصر	35	65	%100	12	88	%100	20	80	%100
المغرب	50	50	%100	14	86	%100	26	74	%100
موريتانيا	13	87	%100	16	86	%100	22	78	%100
اليمن	24	76	%100	36	64	%100	32	68	%100
المجموع	8,5	91,5	%100	12	88	%100	10	90	%100

تم إعداده بالاستناد إلى:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، ص 369.

الملحق 13



تم إعداده بالاستناد إلى:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، ص 369.